جـــــامعـــــــة قاصدي مرباح، ورقـــــلة- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص تقنيات في الكمية المالية

بعـــنوان:

تقييم الأداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية

"دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته وحدة- ورقلة- خلال الفترة 2011_ 2013 "

من إعداد الطالب: بلخير عبيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2015/05/25
أمام اللجنة المكونة من السادة:
أ.أ/ بن ساحة علي....(أستاذ محاضر، جامـــعة ورقلـــــة) رئيسا
د/عماني لمياء .....(دكتورة، جـــامعة ورقلـــــة) مشرف
د/عرابة الحاج.....(دكتور، جـــامعة ورقلـــــة) منـــــاقشـــــا

السنة الجامعية 2015/2014

جـــــامعـــــــة قاصدي مرباح، ورقـــــلة- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص تقنيات في الكمية المالية

بعـــنوان:

تقييم الأداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية

"دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته وحدة- ورقلة- خلال الفترة 2011_ 2013 "

من إعداد الطالب: بلخير عبيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....
أمام اللجنة المكونة من السادة:
أ.أ/ بن ساحة علي....(أستاذ محاضر، جامـــعة ورقلـــــة) رئيسا
د/عماني لمياء .....(دكتورة، جـــامعة ورقلـــــة) مشرف
د/عرابة الحاج.....(دكتور، جـــامعة ورقلـــــة) منـــــاقشـــــا

السنة الجامعية 2015/2014

الإهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

إلى من زرعني في أرض طيبة و سقاني بمكارم الأخلاق ، إلى الذي تعب لأرتاح أنا ، إلى من علمني النجاح قائلا " بعد كل بداية

نهاية و بعد كل عمل راحة ، و كل من تعب نال و كل من كسل خاب ..... أتعبي نفسك ترتاح "

"أبي " الحبيب أقول شكرا و رعاك الله يا شمعة دربي

" **أمي** " يا أجمل كلمة تتناغم الشفاه عندما تنطقها .... إليك يا من كان جسدك جسدي و دمك دمي

إليك يا من يهتز لتضرعها عرش الرحمان و وضعت تحت قدميها الجنان يا أوفى صديقة يا توأم الوجدان "**أمي** " الحبيبة

أبي ، **أمي** حبكما يسري في الوريد و ينبض به القلب ، أدامكما الله فوق رأسي و حفظكما

إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين

إلى من ساندوني و لو بكلمة طيبة

إلى من تقاسمت معهم ثمرة أعوام الدراسة ، إلى من بنيت معهم مدرسة الصداقة ..إلى من توجنا معا صداقتنا بالأخوة

إلى أروع مجموعة لن تتكرر معي إلى "**وكل زملائي في تخصص مالية كمية ومالية مؤسسة** "

و إلى من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

بلخير

الشكر

الشكر أولا إلى الله عز وجل الذي وفقنا في عملنا ويسر طريقنا إلى العلم والمعرفة وحب العمل .

فالحمد لله نحمده ونستعينه ونشكره على كل نعمة فضلها علينا .

أما بعد فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بكل الاحترام و التقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرفة "**عماني لمياء** " على إشرافها على هذا العمل وما قدمته لي من توجيهات ونصح وإرشاد طيلة فترة الدراسة.

الشكر إلى الوالدين الكريمين على دعمهما لنا .

الشكر لكل عمال المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته وحدة ورقلة على تعاونهم في انجاز هذا العمل .

وعلى كل من ساعدنا في إتمامه من بعيد أو من قريب .

شكرا

الملخص :

يتمحور هدف الدراسة حول مدى استخدام المردودية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية،وما يقدمه لها من نتائج التي من شأنها اتخاذ القرارات التي تعود عليها بأقصى عائد ممكن وأدنى تكاليف، ويصب اهتمامنا بالدرجة الأولى حول دراسة أثر المردودية على الأداء، وان هذه الدراسة تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة و التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه وذلك عن طريق دراسة المردودية الاقتصادية و المردودية المالية ، بالإضافة إلى إبراز أهمية تقييم الأداء المالي ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة وقد توصلنا إلى أن هذا التقييم ضروري ويعطي نتائج جيدة إذا تمت دراسته بجدية وان المؤسسة تسعي الى تحقيق أحسن مردودية وذلك للبقاء في السوق المحلية بغية التأقلم مع تغيرات المحيط و ضمان الاستمرارية.

الكلمات المفتاح : أداء مالي، مردودية، مؤشرات، تكاليف، خطر، نواتج.

Résume :

L'objéctif de l'étude est basé sur l'entendue de l'utilisation des rendement pour évaluer la performance financiére dans l'organisation économique , En plus le soutient de leurs résultats qui prendra les décisions qui découlent erendement mascinum possible et les coûts les plus bas . D'autre part , De nuire à notre attention principalement sur l'impaet de la performance de coût éfficacité , Et de nuire à notre attention principalement sur l'étude de l'impact de la performance de coût- efficacité , Et que cette étude vise à évaluer la performance financière de l'entreprisse à l'étude et en apprendre davantage sur le niveau de performance financière de la Société économique et les facteurs de contrôle à travers l'étude de la rentabilité économique et la rentabilité financière , En plus de souligner l'importance de l'évaluation de la performance financière et son rôle dans la rationalisation des décisions administratives et financières de l'entreprisse a été atteint que cette évaluation est nécessaire et donne de bons résultats si ses études au sérieux et que l'entreprisse cherche à atteindre le coût-efficace dans le marché intérieur afin de l'adapter à l'évolution de l'envirement et de mieux assurer.

قائمة المحتويات

الإهداء.....	I
الشكر.....	II
الملخص.....	III
قائمة المحتويات.....	IV
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال.....	VII
قائمة الملاحق.....	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الدراسة النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء وقياس المردودية	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول تقييم الأداء وقياس المردودية.....	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	10
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بقياس المردودية لمؤسسة التموين بالخشب ومشتقاته ENAB	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	16
المبحث الثاني:عرض النتائج ومناقشتها.....	22
الخاتمة.....	47
المراجع.....	50
الملاحق.....	52

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجـــدول	الصفحة
2 -1	جدول الميزانية المحاسبية للاصول 2011	22
2 -2	جدول الميزانية المحاسبية للخصوم 2011	23
2 – 3	جدول الميزانية المحاسبية للأصول 2012	24
2 - 4	جدول الميزانية المحاسبية للخصوم 2012	25
2 - 5	جدول الميزانية المحاسبية للاصول 2013	26
2 – 6	جدول الميزانية المحاسبية للخصوم 2013	27
2 – 7	جدول الميزانية الوظيفية لسنة 2011	28
2 - 8	جدول الميزانية الوظيفية لسنة 2012	29
2 – 9	جدول الميزانية الوظيفية لسنة 2013	30
2 – 10	جدول تلخيص مؤشرات التوازن المالي	34
2 - 11	جدول الميزانية الاقتصادية سنة 2011	35
2 - 12	جدول الميزانية الاقتصادية سنة 2012	36
2 – 13	جدول الميزانية الإقتصادية سنة 2013	37
2 – 14	جدول حسابات النتائج سنة 2011	38
2 – 15	جدول حسابات النتائج سنة 2012	39
2 - 16	جدول حسابات النتائج لسنة 2013	40
2 – 17	جدول لدراسة المردودية المالية والمردودية الاقتصادية لسنة 2011–2012–2013	41

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكـــــــل	الصفحة
1.2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة التموين بالخشب و مشتقاته	19
2.2	الهيكل التنظيمي لوحدة ورقلة	20
3.2	حركة مؤشرات التوازن المالي خلال السنوات الثلاث	34

قائمـــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الميزانية المحاسبية للاصول 2011	52
2	الميزانية المحاسبية للخصوم 2011	53
3	الميزانية المحاسبية للأصول 2012	54
4	الميزانية المحاسبية للخصوم 2012	55
5	الميزانية المحاسبية للاصول 2013	56
6	الميزانية المحاسبية للخصوم 2013	57
7	جدول حسابات النتائج سنة 2011	58
8	جدول حسابات النتائج سنة 2012	59
9	جدول حسابات النتائج لسنة 2013	60

المقدمة

توطئة :

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية في العشريات الأخيرة باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين والممارسين، وخاصة الوظائف والأنشطة التي تمارسها، ويرجع سبب تعاظم أهمية دراسة المؤسسة إلى الأدوار الأساسية التي تلعبها في الاقتصاد الوطني من جهة فهي أولا بمثابة خلية للإنتاج أي مكان مزج لعناصر الإنتاج وتحويلها إلى منتوجات جاهزة، وثانيا وحدة لتوزيع الدخل الناجم عن عملية الإنتاج، فالدخل الذي تحققه جزء منه للمستخدمين، وجزء للدولة ، وجزء للمقرضين والجزء المتبقي لأصحاب المؤسسة، وثالثا خلية اجتماعية، ورابعا مركزا للقرارات الاقتصادية فيما يخص طبيعة المنتجات التي ستنتجها وكمياتها وأسعارها. ومن جهة أخرى إلى المحيط المتقلب الذي لا يرضى عن المؤسسات التي لا تستطيع التكيف معه في الوقت المناسب ، ويمكن النظر إلى هذا المحيط في شكل أربعة جوانب وهي ، المحيط التكنولوجي، المحيط الاجتماعي والثقافي، المحيط السياسي، وأخيرا المحيط الاقتصادي ، وتقوم المؤسسة بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها من أجل الحصول على منتجات لتلبية حاجات الإنسان المادية والمعنوية، ومحاولة بذلك التأقلم مع تغيرات المحيط وكسب رضاه لتضمن حينئذ هدفها الأسمى وهو الاستمرارية، و تحقيق هذا الهدف يعني أن المؤسسة حققت الأهداف الأخرى التي ترتبط بوظائف المؤسسة والتي هي أهداف متكاملة و تحقيقها يعني تحقيق هدف الاستمرارية و الوصول الى أحسن مردودية.

ولكن هذه الأهداف تتعارض دوما مع البحث عن المردودية حتى أصبحت الدولة عاجزة على تغطية الخسائر المتتالية التي تكبدها هذه المؤسسات العامة ،وفي هذا السياق وأمام التحديات والمخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية،يستلزم التفكير في ضرورة الخضوع إلى قوانين السوق وآلياته ، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها،أو بالأحرى تقييم أدائها. وإذا اعتبرنا المؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها،فهي إذن تقيم أداءها التجاري،وأداءها المالي،وأداءها الإنتاجي ولتقيم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المسيرين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل و أحسن المعايير و المؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

مما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

ما مدى مساهمة حساب المردودية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

ومن هنا تتشكل الأسئلة الفرعية:

- كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي وماهي طرق قياس المردودية التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هي العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسة الاقتصادية وكيف يمكن تحسين مردوديتها ؟
- ما مدى استخدام معايير قياس المردودية في تقييم أداء المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته ؟

فرضيات :

لمعالجة إشكالية البحث،تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

– تحديد مؤشرات قياس المردودية لتقييم الأداء يكون على حسب نوع المؤسسة الاقتصادية وجمع المعلومات التي تتوفر عليها المؤسسة خطوة مهمة لتسهل عملية تقييم الأداء المالي .

– التحكم في التكاليف و الاستغلال الأمثل للموارد المالية هو سبيل الوصول إلى أحسن مردودية.

– الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية العمومية هوأداء متوسط،وبالتالي فان أداء مؤسسة ENAB أداء متوسط .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

– التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه.

– محاولة معرفة عملية التقييمومراحلها،ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

– محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.

– اسقاط مؤشرات الأداء المالي في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أهمية الدراسة :

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة. فهو حقا يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة،ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها ، ونقاط الضعف لمعالجتها.

مبررات اختيار الموضوع :

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة ، وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية،تتمثل فيما يأتي:

– أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية.

– الرغبة والميول الشخصي في البحث في هذا الموضوع لأنه يندرج تحت التخصص.

منهج الدراسة

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة،اتبعنا **المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة وانتهجنا أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي الذي يمكننا من** تطبيق المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة وبعض المعلومات الأخرى في تقييم أدائها المالي .

صعوبات البحث :

- صعوبة ايجاد مؤسسة تحتوي على ديون و وأموال مملوكة .
- صعوبة جمع ونقل المعلومات وتلخيصها .

الفصل الأول : الدراسة النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء والمردودية

تمهيد:

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي ترجو المؤسسة أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فإذا أصبحت هذه الأنشطة لا تساهم في خلق أرباح كافية و مستديمة للملاك فهذا يدل على أن المؤسسة لا تحقق مردودية من أموالها المستثمرة، و عليه لا يمكن الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة دون تناول المردودية وذلك لأنها مؤشرا مهما لدلالة على مدى قدرة المؤسسة على إتخاد القرارات المالية السليمة والصائبة، ويتم التوصل إلى تحديد ماهية المردودية ودراستها من خلال اندماج علاقة منطقية تتخللها نسب مالية ، كما هو الشأن بالنسبة لمعدل المردودية الاقتصادية والمردودية المالية التي تعتبر المرآة العاكسة لمستوى مردودية المؤسسة، إذ ومن أهم الوسائل التي تساعد على اعطاء تحليل أمثل لهذه العلاقة المرتبطة بين الاداء المالي والمردودية، هي دراسة الربح و راس المال اذ لا ينبغي على المؤسسة تحقيق أرباح فقط بل يجب أن تكون الأرباح تتناسب مع رأس المال المستثمر، وهذا ليعطي نظرة شاملة لموضوع البحث ، ويهدف هذا الفصل إلى دراسة الطرق والأساليب المستخدمة في قياس المردودية، كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن مدى فعالية الأداء المالي وكذلك تستند إليها المشاريع الاقتصادية في وضع الخطط المستقبلية .

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحثين التاليين:

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول تقييم الأداء المالي وقياس المردودية.

المبحث الثاني: يتناول الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول تقييم الأداء وقياس المردودية

تلعب المؤسسة الاقتصادية دورا مهما في النشاط الاقتصادي، و يعد تقييم أدائها المالي أحد أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة لتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المنشودة و تحقيق أحسن مردودية التي تعتبر على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي والمردودية

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

أولا: مفهوم الأداء:

حيث يعبر الأداء عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار.[1]

و هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل ومدى قدرتها على استغلال مواردها نحو تحقيق الأهداف المنشودة فالأداء دالة لكافة أنشطة المؤسسة وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها وتسعى كافة الأطراف في المنظمة إلى تعزيز الأداء الأمثل.[2]

– و يعبر الأداء عن قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال.

– و الأداء هو انعكاس لكيفية إستخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[3]

---

[1]- عبد الله علي ،**تقييم الأداء** ، جامعة الجزائر (مطبوعة جامعية 2003)، ص 01

[2]– يوسف سعادة، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة و، جامعة ورقلة،.ص 29

[3]– بومدين يوسف، **فدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، 2007، ص 33

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء

من أبرز المسميات التي أطلقت على مصطلح الأداء نذكر : مراجعة الأداء السنوي، تقويم الأداء، قياس الجدارة،تقييم الكفاءة إلى جانب تقييم الأداء إلا أن كل هذه المفاهيم لها معنى واحد، و الأكثر تداولا هو مصطلح تقييم الأداء فتقييم الأداء و يعني تحديد قيمة الشيء بعد إظهار الجوانب السلبية و الإيجابية و هذا بالإعتماد على معايير نموذجية حيث يقاس على أساسها مستوى القيمة المحققة مقارنة بالقيمة الواجب تحقيقها .

و يمكن تعريف تقييم الأداء على أنه التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال مدى جودة الأداء و إتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها .[1]

ثالثا: مفهوم تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي هي مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف على انحرافات ثم اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها وتكون المقارنة عادة بين ما هو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف في نهاية المدة عادة تكون سنة.

كذلك هو عبارة عن قياس لما تم انجازه من عمل ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها.

و يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم "Jugement"حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية والمالية ذو القيمةvaleur المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة). أي أن تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة .[2]

4- سعاد شدري معمر، **دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرمحاسبة، جامعة بومرداس، ص125.

[2]- دادن عبد الغني ، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية** ،مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد 2006/04 ص 41 .

الفرع الثاني : مفهوم المردودية

المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة يصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية ، والمردودية مصطلح ينطبق على كل تصرف اقتصادي يهدف إلى توظيف مجموعة من الوسائل المادية والبشرية والمالية ويعبر عنها بعلاقة النتيجة إلى الأموال الموظفة كما تعتبر مقياس نقدي للفعالية ، ويقصد بالفعالية قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد من وراء نشاطها الاستغلالي وتوظيف رأس مالها الاقتصادي (مجموع الموجودات) .

و تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطهاالاستغلالي ، فإذا أردنا حسابها فالعلاقة المعبرة عنها هي : النتائج المحققة / الوسائل المستعملة .

المطلب الثاني: المردودية ومؤشرات قياسها

بما أن المردودية تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطهاالاستغلالي، فان النتائج المحققة تتمثل في مختلف الأرصدة الوسطية للتسيير ، فتبعا للنتيجة المختارة تحدد الوسائل المستعملة، فهذه الأخيرة محكومة بنوع النتيجة، فعلى سبيل المثال لا يمكن اعتبار الخصوم كوسيلة لتحقيق الربح الصافي، بل الأموال الخاصة لوحدها تحقق الربح الصافي . فاختيار نوع النتيجة يفرض تحديد الوسيلة المساهمة في تحقيقها بدقة وهذا من أجل الوصول إلى قياسات صحيحة وذات معنى . وتعتبر المردودية معيارا أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الاستثمارات التي حققته ، بينما المردودية تربط بين الطرفين، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها وإجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع لكن تختلف في أعبائها الضريبية وتختلف في هيكلها المالي .[1]

[1]- www.wikipedia.org/wiki/rentabilité

ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على أسلوبين هي

- المر دودية الاقتصادية .

- المردودية المالية .

الفرع الأول :المردودية الاقتصادية.

- تعريف :

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس و الأنشطة الثانوية و تلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج و الأصول الاقتصادية من الميزانية، و تقاس بمعدل المردودية الاقتصادية المحدد بالعلاقة التالية : [1]

معدل المردودية الاقتصادية (Re) = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

تقيس العلاقة السابقة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجةالاستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال .

المركبات الأساسية المردودية الاقتصادية :

لاستخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية الاقتصادية نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع أدراج رقم الأعمال، و ذلك على النحو التالي :

معدل المردودية الاقتصادية (Re) = (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / رقم الأعمال) ×(رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية)

و منه نستخلص أن معدل المردودية الاقتصادية هي حاصل جداء معدل ربحية الإستغلال بعد الضريبة و معدل دوران الأصول الاقتصادية المعرفين كما يلي :

[1]- الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، **التسيير المالي (الادارة المالية** ،دار وائل لنشر ،الطبعة الثانية ،2011 ، ص 281 ،282 .

– **معدل ربحية الإستغلال** : و يدعى كذلك بمعدل الربحية الجزئية أو معدل هامش الاستغلال و يقيس ربحية المؤسسة انطلاقا من دورة الاستغلال ويقيس الأداء الخارجي للمؤسسة، إذ يقارن نتيجة الاستغلال المحققة خلال الدورة برقم الاعمال السنوية خارج الرسم، ويحسب انطلاقا من جدول النتائج بالعلاقة التالية :

معدل ربحية الاستغلال = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / رقم الاعمال

يعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الاداء الاقتصادي و يظهر قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مقارنة بالايراد الاجمالي، و يمكن حسابه قبل الضريبة على الارباح او بعدها حسب احتياجات المحلل المالي التحليلية و تبعا للمنطق المالي المستخدم.

– **معدل دوران الأصول الاقتصادية** : يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، و ذلك بمعدل نقارن فيه بين حجم الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين ويقيس لنا الأداء الداخلي للمؤسسة، و يحسب انطلاقا من الميزانية الاقتصادية و جدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية

يمكن هذا المعدل من حساب عدد مرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقصادية، بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدول الاقتصادي للاموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية و إمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة

الفرع الثاني :المردودية المالية (مردودية الأموال المملوكة) :

– **تعريف** :

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و التدفقات المالية ، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية و يمكن حسابها بالعلاقة التالية[1]:

مردودية الأموال المملوكة (Rcp) = النتيجة الصافية / الأموال المملوكة

[1]- الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق، ص283

حيث تحدد العلاقة أعلاه ،مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من إستعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة على أنها معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة عند مستوى استدانة معدومة .

– المركبات الأساسية للمردودية المالية :

بنفس المنطق السابق يمكن استخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية المالية نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع إدراج رقم الأعمال و الأصول الاقتصادية ،و ذلك على النحو التالي:

مردودية الأموال المملوكة (Rcp) = (النتيجة الصافية /رقم الأعمال) ×(رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية)×(الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة)

إذن فالمردودية المالية يمكن تحليلها إلى ثلاث مركبات أساسية و المتمثلة في معدل الإجمالية و معدل الأصول الاقتصادية والنسبية الهيكلية و التي تعرفها باختصار كالأتي :

معدل الربحية الإجمالية: ويقيس الربحية الإجمالية للمؤسسة انطلاقا من إجمالي أنشطتها، حيث يقارن النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم، و يحسب انطلاقا من جدول النتائج بالعلاقة التالية[1]:

معدل الربحية الإجمالية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

يعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء المالي و يظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقارنة برقم الأعمال،أي قدرة المؤسسة على تحويل أرادها الإجمالي إلى ربح صافي و قدرتها على التحكم في التكاليف الإجمالية ؛

معدل دوران الأصول الاقتصادية : يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، و ذلك بمعدل نقارن فيه بين مستوى الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، و يحسب انطلاقا من الميزانية و جدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية :

معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية

[1]- الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص284

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليعطي الأصول الاقتصادية، بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية و إمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة .

النسبة الهيكلية : تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، و ذلك بمُقارنة مستوى الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الاقتصادية وتُحسب انطلاقا من الميزانية الاقتصادية بالعلاقة التالية :

النسبة الهيكلية = الأصول الاقتصادية / الأموال المملوكة

يُمكن هذا المُعدل من حساب عدد المرات التي تتكرر فيها الأموال الخاصة بنفس المستوى لنعطي الأصول الاقتصادية، أي تعطي للمحلل المالي فكرة حول مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الاحتياجات المالية ممثلة في الأصول الاقتصادية ويقيس لنا الاستقلالية المالية ومدى تمويل الأصول الاقتصادية اعتمادا على الأموال المملوكة .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول تقييم الاداء وقياس المردودية

المطلب الأول : الدراسات السابقة

أجريت دراسات عديدة حول موضوع تقييم الأداء المالي بقياس المردودية وكان من بينها الدراسات التالية :

1– دراسة عادل عشي (الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية) : قياس وتقييم في سنة (2001 – 2002)

دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، بجامعة محمد خيضر بسكرة، الهدف من هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، ثم محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها، وفي الأخير تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية : حققت المؤسسة مردودية مالية كافية للسنوات الثلاث مقارنة بأسعار الفائدة السائدة بالسوق، فالمؤسسة تحقق عائد جيد من وراء الأموال الخاصة،كان أثر الرفع المالي موجب وهذا دليل على الدور الإيجابي الذي تلعبه المديونية على مردودية المؤسسة، فالاقتراض كان له تأثير موجب على مردودية الأموال الخاصة بما أن المؤسسة تتمتع بيسر مالي جيد وفي تحسن المردودية، استطاعت المؤسسة خلال السنوات 2000-2001-2002 إنشاء القيمة لأصحابها، فهذا دليل على كفاءة مسيري المؤسسة، و أنها تتمتع بأداء جيد .

2- **دراسة بوطغان حنان ، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية 2007 دراسة حالة الشركة الوطنية** للبيتروكيمياء E.N.T.P ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات ، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة . يهدف هذا الموضوع إلى معرفة أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تسمح بدراسة المردودية، ثم الوصول إلى تحديد مدى العلاقة الموجودة بين المردودية مؤشرات تقييمها، ومدى إمكانيات المؤسسة في النمو والتوسع من خلال توفير معدل كاف للمردودية، الذي يسمح لها أيضا بم واجهة الأخطار الاقتصادية والمالية المحتملة أن تقع

فيها المؤسسة في المستقبل وقد توصل هذا الموضوع إلى أنه، من الجانب المالي والاقتصادي يظهر ضعف كبير في مستوى أدائها الاقتصادي، كما أن هناك تضخم في مصاريف

العمال رغم الانخفاض المستمر والمحسوس لمستوى النشاط،بالإضافة إلى الارتفاع الكبير لمستوى التكاليف الاستثنائية، أما فيما يخص إستراتيجية التمويل التي تبنتها الشركة فهي إستراتيجية غير رشيدة نوعا ما بالنظر إلى حجم البرامج الاستثمارية .

3- دراسة بن عمارة نور الدين ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز الجزائر وحدة ورقلة 2005 – 2009 (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، قسم علوم التسيير)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة . تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، بالإضافة إلى إبراز أهمية تقييم الأداء المالي ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة، و التعرف على معايير الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيره . وقد توصلت هذه إلى أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها مؤسسة لينذ غاز الجزائر، أيضا أن جمع المعلومات سواء كانت مالية او محاسبية داخلية أو خارجية تعتبر خطوة مهمة في عملية تقييم الأداء المالي وإن عملية تحديد المؤشرات يكون بأسلوب علمي، حيث إن أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة في رفع كفاءة الإدارة فاستخدام أصولها المختلفة ، وقد تبين لنا أن مستوى كفاءة إدارة مؤسسة لينذ غاز الجزائر كان في المستوى المقبول .

4-دراسة رحماني طارق ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع الوسط ورقلة 2006-2009 (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه و إثبات أهمية تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية الإستراتيجية في المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم وتفسير نتائج الدراسة، وتطبيق هذه المؤشرات المالية المعتمدة على حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر . وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تسمح بكشف نواحي الخلل والانحرافات عن الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة ،وذلك من خلال أن معدلات الدوران بالنسبة للمؤسسة ضعيفة ، تحقيق المؤسسة لرأسمال عامل موجب طيلة الفترة ، تحقيق المؤسسة لنتائج سالبة من نتيجة الاستغلال إلى النتيجة الصافية وهذا طيلة فترة الدراسة ، عدد العاملين بالمؤسسة كبير وهو زائد عن الحاجة،

أثر الرافعة سلبي طيلة فترة الدراسة ، تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية، المؤسسة تحقق نمو من سنة إلى أخرى، المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة، حيث حققت المؤسسة

مردودية اقتصادية ومالية سالبة طيلة فترة الدراسة، نلاحظ من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن النتائج متناقصة ونمو المؤسسة يتحقق من سنة الى أخري وتتمتع المؤسسة بسيولة جيدة يعني هذا بأن النتائج غير متجانسة مع الدراسة .

5- دراسة دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية ،مجلة الباحث – العدد 04 / 2006 ورقلة

. تهدف هذا المقالة إلى تسليط الضوء على جانبي القيمة والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هادفة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات القيمة والأداء بدءا بتحديد مفهوم الأداء المالي وأهميته وأسباب تباين تحديد مفهومه ، مرورا بالإسهامات الأمريكية ومختلف الدراسات حول القيمة والأداء، و انتهاء بعلاقة الهيكل المالي بالقيمة والأداء. وقد توصلت هذه المقالة إلى استنتاجات تتمثل في تبين وجود علاقة ديناميكية بين الأداء المالي والقيمة.فمن بين العوامل نجد أن الهيكل المالي للمؤسسة ذو تأثير مزدوج، فقد يكون إيجابيا كما قد يكون سلبيا . فبموجب التدفقات النقدية التي يولدها الأصل الاقتصادي والمعدل الذي يتم به تلك التدفقات و المتمثلة في تكلفة الأموال، فإنه للهيكل المالي تأثير على قيمة المؤسسة، بفعل تكلفة الأموال . وثمة جدال قائم حول أمثلية الهيكل المالي، حيث وجدت مقاربات تقر بوجود علاقة بين القيمة والهيكل المالي، في حين هناك من يرفضها . والواقع أن للمحيط الاقتصادي والمالي تأثيرا هاما على هذه القضية. فهناك مؤسسة تواجه وسط اقتصادي متشبع بالاستدانة، وأخرى تعمل ضمن ما يعرف باقتصاد السوق، ومثل هذه المواضيع مثيرة للجدل ، لذلك فهي لازالت محل اهتمامات البحث العلمي.

المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين هذه الدراسات السابقة و دراستنا الحالية

معظم هذه الدراسات تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة و التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، بالإضافة إلى إبراز أهمية تقييم الأداء المالي ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة ولكن الإختلاف يكمن في أن هذه الدراسات لم تعتمدأكثر على دراسة المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، عكس دراستنا الحالية التي اقتصرناها على دراسة المردودية المالية والمردودية الاقتصادية لل مؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته وذلك من أجل تقييم أدائها المالي .

خلاصة الفصل:

يعتبر الأداء المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويعتبر تشخيص الحالة المالية للمؤسسة في فترة معينة، باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التقييم .حيث أن هدف تحقيق المردودية والعمل على تعظيمها وجعلها مستديمة، محورا أساسيا في القرارات المالية ومؤشرا مهما لتقييم الأداء المالي لإدارة المؤسسة الاقتصادية، ومن القرارات المالية الإستراتيجية تلك التي تتعلق بمدىقدرة المؤسسة على تحقيق نموها الذي يضمن لها البقاء والاستمرارية في السوق والقرارات التي تبحث في الآليات والطرق التي تساعد في رفع وتحسين مردودية أموالها المستثمرة ، وكل هذه القرارات تأثر وتتأثر ولهذا جاءت أهمية دراسة تقييم مردودية المؤسسة باستخدام مؤشرات الأداء المالي وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي بقياس المردودية لمؤسسة ENAB

تمهيد:

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري الذي يتعلق بقياس المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية وبعدما تعرفنا على ماهيتها وأهميته باعتبارها متغيرة إستراتيجية في قرارات المؤسسة،ومؤشر مهم يكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة، ويجعل المسيرين ملمين بكل الجوانب المالية، وكذلك الجوانب التي تتحكم بها، سنحاول أن نطبق بعض الأدوات والمؤشرات التي تعضنا لها في الجانب النظري على المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته، والتي ستكون ميدانا لتربصنا ودراستنا لمردوديتها من الجانب المالي ولإنجاز هذه الدراسة سنعتمد على المنهجيةالتالية :

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الاول : لمحة تاريخية عن المؤسسة وهيكلها

المطلب الثاني :تحديد المتغيرات وطريقة جمعها

المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الاول : تقديم النتائج

المطلب الثاني : دراسة المردودية الاقتصادية و المالية للمؤسسةENAB

المطلب الثالث : نتائج الدراسة المتوصل اليها واختبار الفرضيات

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا المبحث إيضاحا لمنهج الدراسة ومجتمعا وعينتها، و وصف خصائص المؤسسة عينة الدراسة، ثم لكيفية بناء أداة الدراسة ولكيفية التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وأساليب المعالجة التي استخدمت في تحليل البيانات .

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة وهيكلها

أولا : تعريف و تقديم لمؤسسة ENAB وحدة ورقلة

عند تأسيسها أول مرة سنة 1970ب موجب SONACOB كان اسمها المؤسسة الوطنية للتسويق بالخشب مرسوم 12/ 70 المؤرخ في 1970/02/19 ثم جاء المرسوم رقم 435/83 المؤرخ في 1983/07/09 بنص على إعداد نظم قانونية جديدة للمؤسسة وتغيير اسمها لتصبح المؤسسة للتموين بالخشب ENAB مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة ولها فروع ووحدات ببعض ولايات الوطن مثل : جيجيل, ورقلة, وهران, عنابة، تمنراست .....الخ، وهي مؤسسة ذات طابع تجاري تقوم بشراء الخشب بأنواعه من بعض الدول الإفريقية, الأوربية, الأمريكية ,الأسيوية, مثل : اسبانيا, الكونغو, الكودي فوار, اندونيسيا ...الخ ثم تبيعه وكانت في السنوات الأولى هي المحتكرة لسوق الخشب أي الممون الوحيد على مستوى الوطن للخشب ولا يوجد أي منافس, يبلغ رأس مالها1.000.000.000.00 .

تعريف بوحدة ورقلة :

وهي وحدة تجارية عامة أنشأت في جانفي 1975 في المنطقة الصناعية بورقلة وهي وحدة فرعية تابعة للمؤسسة الوطنية للخشب المتواجدة مقرها بالجزائر تنشط تحت سجل تجاري رقم 84/02/98 ولها فروع بولاية تمنراست وهي تابعة لها فيما يخص القرارات والإدارة يبلغ عمالها 26عاملا .

- **مهامها :**

من مهام هده المؤسسة مايلي :

- بيع الخشب ومشتقاته بالجملة والتجزئة .
- بيع الخردوات .
- بيع الخشب المعجون "إنتاج وطني".
- شبكات التسلح وتستعمل للبناء

- **وظائف مصالح الوحدة المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته .**

تحتوي الوحدة على 05 مصالح رئيسية, كما هو مبين في الهيكل التنظيمي الخاص بها، وكل من هده المصالح مكلفة بالقيام بمهام منوطة وموكلة إليها حسب الدور الذي تؤديه, وعليه سنقوم بشرح كل منها على حدى خلال محتوى كل مصلحة كمايلي :

1/مصلحة المحاسبة والمالية : تعتبر هده الأداة المصلحة مركز مالي ومحاسبي أي مركز تقيد وترتيب المبالغ المالية وتقوم بمايلي :

- وضع مخطط تمويل الميزانية السنوية ودلك بالتنسيق مع مصالح الوحدة والمديرية العامة .
- المحاسبة العامة لكل العمليات, دلك بالتسجيل اليومي لها طبقا لنظام الوحدة و القوانين المعمول بها .
- تهتم بتقييم الإستثمارات الخاصة بالرصيد الذي تمتلكه الوحدة سواء عقاري أو غيره(عملية الجرد) .
- إثبات جميع النفقات المرتبطة (بالتموين, التخزين, التسويق) .
- تحديد التكاليف بصفة عامة, معرفة حركة الإدخالات والإخراجات من السلع و المواد وذلك حسب كميتها وقيمتها في آن واحد .
- تسوية المعاملات التي تنشأ بين المؤسسة والغير كالعملاء .

2/المصلحة التجارية :تعتبر هده المصلحة العمود الفقري للوحدة ,ودلك من خلال النشاط والمهام ,فالنشاط الأول للوحدة هو التسويق وهدا الأخير يمثل مهمتها المنصوص عليها وذلك عبر (فرع الفوترة) بحيث يعمل على :

- الربط بين المؤسسة و السوق .
- إعطاء الفاتورة الصبغة القانونية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة و الخاصة بعمليات البيع، بحيث أن كل ما يخرج من الوحدة من مخزون يجب أن يمر بهده المصلحة .
- إعداد الفاتورة الخاصة بطلب الزبون .
- مراجعة الفواتير ، صحتها ومطابقتها للوثائق المرافقة لها قصد تحرير وصل الخروج, بما ذلك التنسيق بين المصالح الاخرى.
- تعمل على تحسين العلاقات التي تنشأ بين المؤسسة و العملاء .

3/ مصلحة المستخدمين: تعتبر هده المصلحة همزة وصل بين مختلف وظائف الوحدة , بحيث تهتم بكل الأمور الإدارية وكذا الأفراد والأمن ويكمن ذلك في :

- التسيير الإداري العام.
- العلاقة العامة و العلاقات الخارجية .
- مهمتها تتابع كل الأمور الإدارية الخاصة بالموظفين منها التحويل إلى وحدات أخرى وإستقبال الموظفين الجدد, الترقية و المكافأة .
- مكلفة بدفع الرواتب على أساس مستندات تبين حالة الموظفين في حالة الطرد أو الاستقالة و التكوين
- تعويض الموظفين و العمال عن صندوق الضمان الإجتماعي.
- ملفات المستخدمين
- المنازعات المتعلقة بالوحدة (بين الموظفين)أو موظف و مواطن .

ثانيا :عرض و دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

(الشكل2-1) الهيكل التنظيمي لمؤسسة ENAB لمؤسسة الأم

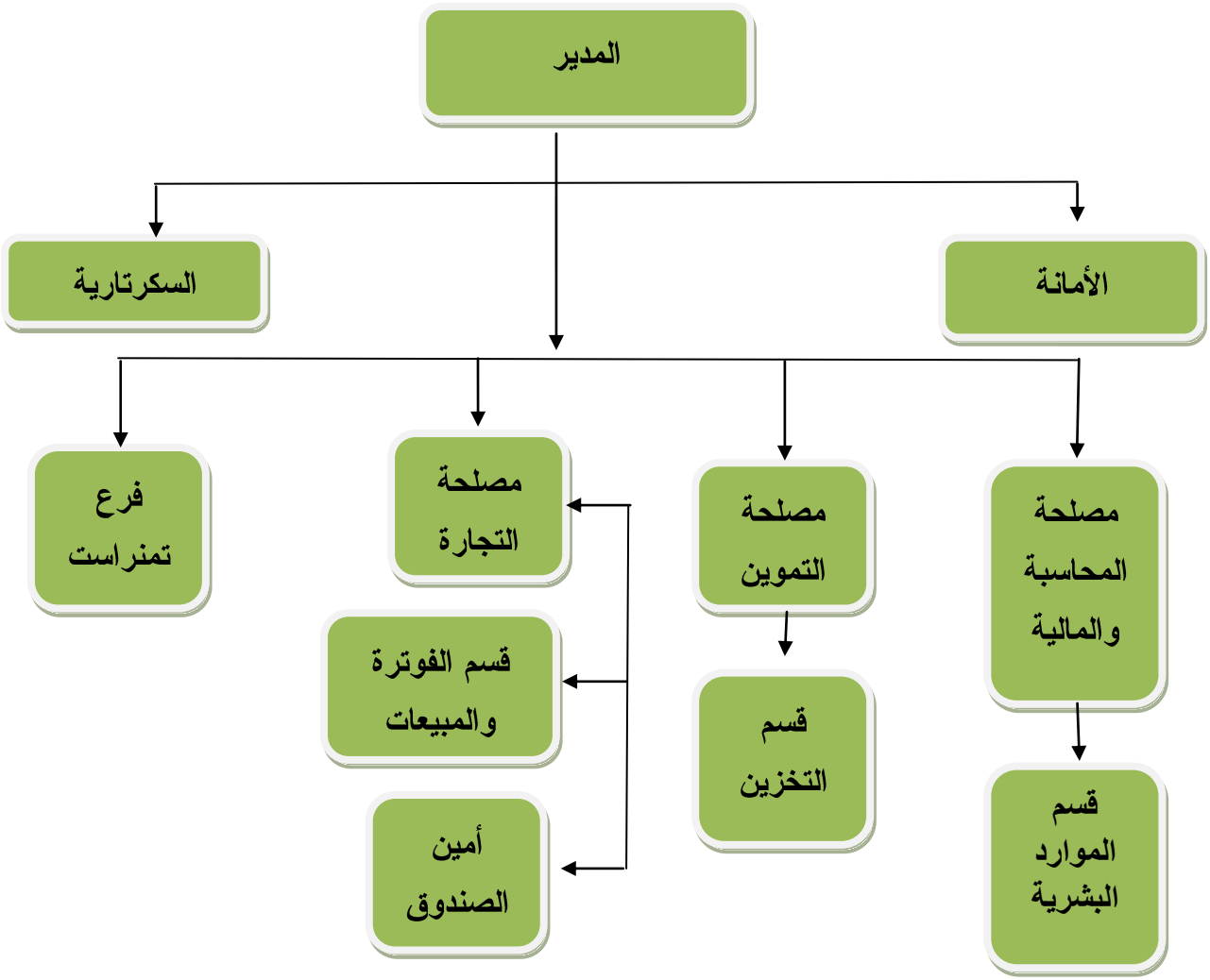

المصدر: اعتمادا على وثائق المؤسسة

- **مكونات الهيكل التنظيمي**

حيث يتكون الهيكل التنظيمي إجمالا لمؤسسة التموين بالخشب ومشتقاته من مكونات بشرية ومادية,قانونية .

القسم البشري : يحدد لنا دور ومهام العمال و العلاقات بينهم داخل المؤسسة حيث أن هدا القسم مهم جدا بالنسبة للمؤسسة لأنها تقوم بتأدية كل مهامها تجاه عمالها لاستمرارية ووصولها إلى تسيير جيد للمؤسسة تحقيق ربح على المدى الطويل .

القسم المادي : هدا القسم يحدد لنا كل موارد المؤسسة وموجوداتها من أجهزة ووسائل النقل والشحن مثل الشاحنات الكبيرة الناقلة للخشب إلى مستودعات كبيرة تستعملها كمخازن لحفظ مخزونها, وأقسام كذلك.

القسم القانوني: أي الشكل القانوني للمؤسسة, بحيث التموين نجد مؤسسة التنوين بالخشب شركة عامة تابعة للدولة لها مسؤول قانوني يتابع كل الأعمال التي تقوم بها ومتابعة حساباتها ومبيعاتها.

(الشكل 2-2) الهيكل التنظيمي لوحدة ورقلة

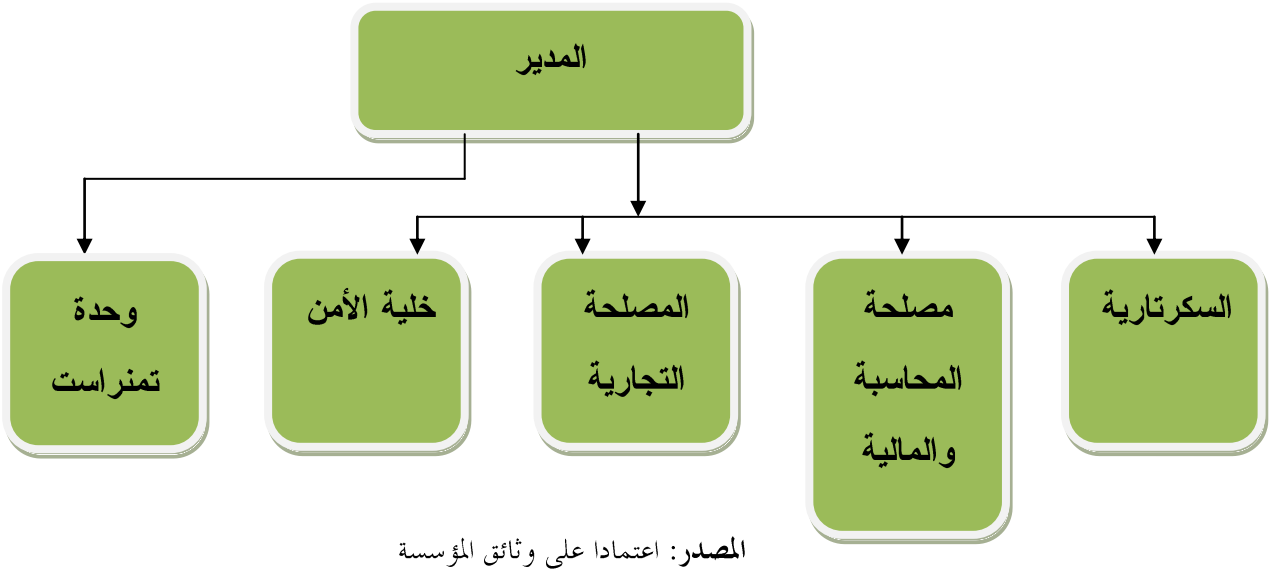

المصدر: اعتمادا على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني :تحديد المتغيرات وطريقة جمعها

❖ **تحديد المتغيرات:**

كانت متغيرات الدراسة تتمحور حول الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية كمتغير مستقل والمردودية كمتغير تابع، وذلك لأنه كلما تغير الأداء المالي للمؤسسة فحتما سيكون هناك تغير في المردودية، ولقياس هذا التغير في المردودية استخدمنا مؤشرات الأداء المالي .

❖ **طريقة جمع البيانات** :

تم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية لأحد إطارات المؤسسة في شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسسة كالميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج وغيرها من أجوبة تتعلق بالدراسة تم السؤال عنها وتدوينها في شكل نقاط، وذلك بهدف تسهيل عملية التحليل .

المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الاول :تقديم النتائج

الفرع الأول : عرض الميزانيات المحاسبية لسنوات الثلاث 2011-2012-2013

التاريخ:2011/12/31 **المدة : 2011/01/01 إلى 2011/12/31**

الأصول	مبالغ الحام N(2011	الإهتلاكات N(2011)	الصافي N(2011)	Nالصافي (2010)
أصول غير جارية				
فارق الشراء				
التثبيتات المعنوية				
التثبيتات العينية				
أراضي	512353.30		512353.30	512353.30
مباني	94834029.89	78025146.14	16808883.75	18629778.93
التثبيتات العينية الأخرى	26213761.65	20113457.37	6100304.28	5653290.70
التثبيتات في شكل إمتيازات				
التثبيتات الجاري إنجازها				
التثبيتات المالية الأخرى				
سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة				
سندات المساهمة وحسابات الدائنة				
الأصول و القروض المالية الغير جارية				
ضرائب المؤجلة	56368.73		56368.73	338212.38
إجمالي الأصول غير جارية				
أصول الجارية	121616513.57	98138603.51	23477910.06	25133635.31
مخزونات الجاري إنجازها	57764548.01	1786552.80	55977995.21	68612247.47
الزبائن	24837445.70	3624031.82	21213413.88	40730373.67
المدينون الآخرون	21481841.74		21481841.74	22526286.25
الضرائب				
الأصول الجارية الأخرى				
المتاحات				
التوظيفات المالية والأصول المالية الجارية				
الخزينة	18615176.67		18615176.67	23391236.94
إجمالي الأصول الجارية	122699012.12	5410584.62	117288427.50	155260144.35
مجموع الأصول	244315525.69	103549188.13	140766337.56	180393779.64

التاريخ:2011/12/31 المدة:2011/01/01 إلى 2011/12/31

جدول الميزانية المحاسبية للخصوم 2011 (الجدول2-2)

الخصوم	N/2011	N-1(2010)
الأموال الخاصة		
رأسمال الشركة		
رأسمال المكتتب		
العلاوات والاحتياط		
فارق المادة التقييم		
النتيجة الصافية	14886684.21	27821773.89
الترحيل من جديد		
الارتباط بين الوحدات	123221834.02	147754951.12
المجموع-1-	138108518.23	175576725.01
خصوم غير جارية		
القروض وديون المالية		
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
الديون الغير جارية		
المؤنات و المنتجات المسجلة مسبقا		
إجمالي الخصوم غير جارية -2-		
خصوم جارية:		
الموردون و الحسابات المرتبطة بهم	274303.64	46930.00
الضرائب	273742.51	678151.00
الديون الأخرى	2109773.18	4091973.63
خزينة الخصوم		
إجمالي الخصوم الجارية -3-	2657819.33	4817054.63
مجموع الخصوم	140766337.56	180393779.64

المصدر : وثائق المؤسسة

التاريخ : 2012/12/31 المدة : 2012/01/01 إلى 2012/12/31

جدول الميزانية المحاسبية للأصول 2012 (الجدول2-3)

الأصول	مبالغ الخام N(2012	الإهتلاكات N(2012)	الصافي N(2012)	N لصافي (2011)
أصول غير جارية				
فارق الشراء				
التثبيتات المعنوية				
التثبيتات العينية				
أراضي	512353.30		512353.30	512353.30
مباني	94834029.89	79579180.36	15254849.53	16808883.75
التثبيتات العينية الأخرى	26097981.92	20515936.13	5582045.79	6100304.28
التثبيتات في شكل إمتيازات				
التثبيتات الجاري إنجازها				
التثبيتات المالية الأخرى				
سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة				
سندات المساهمة وحسابات الدائنة				
الأصول و القروض المالية الغير جارية	56368.73		56368.73	56368.73
ضرائب المؤجلة				
إجمالي الأصول غير جارية	121500733.84	100095116.49	21405617.35	23477910.06
أصول الجارية				
مخزونات الجاري إنجازها	31904007.62		31904007.62	55977995.21
الزبائن	21330122.59	4246315.98	17083806.61	21213413.88
المدينون الآخرون	25721233.80		25721233.80	21481841.74
الضرائب				
الأصول الجارية الأخرى				
المتاحات				
التوظيفات المالية والأصول المالية الجارية				
الخزينة	19953351.63		19953351.63	18615176.67
إجمالي الأصول الجارية	98908715.64	4246315.98	94662399.66	117288427.50
مجموع الأصول	22049449.48	104341432.47	116068017.01	140766337.56

المصدر :وثائق المؤسسة

التاريخ : 2012/12/31 **المدة : 2012/01/01 إلى 2012/12/31**

جدول الميزانية المحاسبية للخصوم 2012 (الجدول2-4)

الخصوم	N(2012)	N-1(2011)
الأموال الخاصة		
رأسمال الشركة		
رأسمال المكتتب		
العلاوات والاحتياط		
فارق المادة التقييم		
النتيجة الصافية	10783346.98	14886684.21
الترحيل من جديد		
الارتباط بين الوحدات	101759929.65	123221834.02
المجموع-1-	112543276.63	138108518.23
خصوم غير جارية		
القروض وديون المالية		
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
الديون الغير جارية		
المؤونات و المنتجات المسجلة مسبقا		
إجمالي الخصوم غير جارية -2-		
خصوم جارية:		
الموردون و الحسابات المرتبطة بهم	54830.99	274303.64
الضرائب	300797.51	273742.51
الديون الأخرى	3169111.88	2109773.18
خزينة الخصوم	3524740.38	2657819.33
إجمالي الخصوم الجارية -3-		
مجموع الخصوم	116068017.01	140766337.56

المصدر :وثائق المؤسسة

التاريخ:2013/12/31 المدة :2013/01/01 إلى 2013/12/31

جدول الميزانية المحاسبية للاصول 2013 (الجدول2-5)

الأصول	مبالغ الخام N (2013)	الإهتلاكات N(2013)	الصافي N(2013)	N لصافي (2012)
أصول غير جارية				
فارق الشراء				
التثبيتات المعنوية				
التثبيتات العينية	512353.30		512353.30	512353.30
أراضي	94834029.89	80972152.86	13861877.03	15254849.53
مباني	30997483.17	21900646.27	9096836.90	5582045.79
التثبيتات العينية الأخرى				
التثبيتات في شكل إمتيازات				
التثبيتات الجاري إنجازها				
التثبيتات المالية الأخرى				
سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة				
سندات المساهمة وحسابات الدائنة	56368.73		56368.73	56368.73
الأصول و القروض المالية الغير جارية				
ضرائب المؤجلة				
إجمالي الأصول غير جارية	**126400235.09**	**102872799.13**	**23527435.96**	**21405617.35**
أصول الجارية				
مخزونات الجاري إنجازها	59252079.44		59252079.44	31904007.62
الزبائن	89397201.12	3302831.82	86094369.30	17083806.61
المدينون الآخرون	28981532.68		28981532.68	25721233.80
الضرائب				
الأصول الجارية الأخرى				
المتاحات				
التوظيفات المالية والأصول المالية الخزينة الجارية				
إجمالي الأصول الجارية	19171337.27		19171337.27	19953351.63
	196802150.51	**3302831.82**	**193499318.69**	**94662399.66**
مجموع الأصول	**323202385.60**	**106175630.95**	**217026754.65**	**116068017.01**

المصدر :وثائق المؤسسة

التاريخ:2013/12/31 **المدة:2013/01/01 إلى 2013/12/31**

جدول الميزانية المحاسبية للخصوم 2013 (الجدول2-6)

الخصوم	N/2013	N-1(2012)
الأموال الخاصة		
رأسمال الشركة		
رأسمال المكتتب		
العلاوات والاحتياط		
فارق المادة التقييم		
النتيجة الصافية	16134695.01	10783696.79
الترحيل من جديد		
الارتباط بين الوحدات	197777030.03	101759929.65
المجموع-1-	**213911725.04**	**112543626.44**
خصوم غير جارية		
القروض وديون المالية		
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
الديون الغير جارية		
المؤنات و المنتجات المسجلة مسبقا		
إجمالي الخصوم غير جارية -2-		
خصوم جارية:		
الموردون و الحسابات المرتبطة بهم	77702.97	54830.99
الضرائب		300797.51
الديون الأخرى	3037326.64	3168762.07
خزينة الخصوم		
إجمالي الخصوم الجارية -3-	**3115029.61**	**3524390.57**
مجموع الخصوم	**217026754.65**	**116068017.01**

المصدر : وثائق المؤسسة

الفرع الثاني:إعداد الميزانية الوظيفية وحساب مؤشرات التوازن المالي ل 2011-2012 -2013

أولا :إعداد الميزانية الوظيفية للسنوات 2011-2012 -2013

جدول الميزانية الوظيفية لسنة 2011 (الجدول2-7)

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
استخدامات مستقرة	121616513.57	موارد دائمة	241657706.3
- أراضي	512323.30	- ارتباط بين	123221834.02
- مباني	94834029.89	الوحدات	14886684.21
- تثبيتات عينة أخرى	26201600.80	- النتيجة الصافية	103549188.13
- الأصول و القروض غير جارية	56368.73	- الاهتلاكاتوالمؤونا ت	
استخدامات الاستغلال	104083835.5	موارد الاستغلال	2657819.33
- المخزونات	57764548.01	موردون و حسابات	274303.64
- العملاء	24837445.70	ملحقة	
- حقوق أخرى	21481841.74	- الضرائب	273742.51
		- ديون أخرى	2109773.18
استخدامات خارج الاستغلال		موارد خارج الاستغلال	
- أصول أخرى جارية		- ديون أخرى	
استخدامات الخزينة	18615176.67	موارد الخزينة	
- التوضيفات المالية و الأصول الجارية الأخرى		- الخزينة	
- الخزينة	18615176.67		
المجموع	244315525.69	المجموع	244315525.69

المصدر : من إعداد الطالب

جدول الميزانية الوظيفية لسنة 2012 (الجدول2-8)

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
استخدامات مستقرة	121500733.8	الموارد الدائمة	216884709
- أراضي	512353.3	- ارتباط بين	101759929.65
- مباني	94834029.89	الوحدات	10783346.98
- تثبيتات عينة أخرى	26097981.92	- النتيجة الصافية	1043441432.47
- الأصول و القروض غير جارية	56368.73	- الاهتلاكاتوالمؤونا ت	
استخدامات الاستغلال	78955364.01	موارد الاستغلال	3524740.38
- المخزونات	31904007.62	- موردون و	54830.99
- العملاء	21330122.59	حسابات ملحقة	300797.51
- حقوق أخرى	25721233.8	- الضرائب	3169111.88
		- ديون أخرى	
استخدامات خارج الاستغلال		موارد خارج الاستغلال	
- أصول أخرى جارية		- ديون أخرى	
استخدامات الخزينة	19953351.63	موارد الخزينة	
- التوضيفات المالية و الأصول الجارية الأخرى	19953351.63	- الخزينة	
- الخزينة			
المجموع	220409449.48	المجموع	220409449.48

المصدر : من إعداد الطالب

جدول الميزانية الوظيفية لسنة 2013 (الجدول2-9)

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
استخدامات مستقرة	126400235.09	موارد دائمة	320087356.99
- أراضي	512353.30	- الارتباط بين الوحدات	197777030.03
- مباني	94834029.89	- النتيجة الصافية	16134695.01
- تثبيتات عينة أخرى	30997483.17	- اهتلاكاتومؤونات	106175630.95
- الأصول و القروض غير جارية	56368.73		
استخدامات الاستغلال	177630813.24	موارد الاستغلال	3115029.61
- المخزونات	59252079.44	- موردون و حسابات مرتبطة	77702.97
- العملاء	89397201.12	- الضرائب	
- حقوق أخرى	28981532.68	- ديون أخرى	3037326.64
استخدامات خارج الاستغلال		موارد خارج الاستغلال	
- أصول أخرى جارية		- ديون أخرى	
استخدامات الخزينة	19171337.27	موارد الخزينة	
- التوضيفات المالية و الأصول الجارية الأخرى		- الخزينة	
- الخزينة	19171337.27		
المجموع	323202385.60	**المجموع**	323202385.60

المصدر :من إعداد الطالب

ثانيا :حساب مؤشرات التوازن المالي:

حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات 2011-2012 -2013

حساب مؤشرات سنة 2011 :

*رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

= 241657706.3 – 121616513.57

= 120041192.8

*احتياج في رأس المال العامل الاستغلال = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

= 104083835.5 – 2657819.33

=101426016.2

*احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال –موارد خارج الإستغلال = 0

*احتياج في راس المال العامل الاجمالي = احتياج في راس المال العامل الاستغلال + احتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال

= 101426016.2

*الخزينة الصافية الاجمالية = رأس المال العامل الصافي الاجمالي – احتياج في رأس المال العامل الاجمالي

= 101426016.2-120041192.8

=18615176.6

حساب مؤشرات سنة 2012:

*رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

21688709-121500733.8=

95383975.2=

*احتياج في رأس المال العامل الاستغلال = استخدامات الاستغلال – مواردالاستغلال

3524740.38-78955364.01=

75430623.63=

*احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال

– موارد خارج الاستغلال =0

*احتياج في راس المال العامل الاجمالي = احتياج في راس المال العامل الاستغلال

+ احتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال

75430623.63 =

*الخزينة الصافية الاجمالية = رأس المال العامل الصافي الاجمالي – احتياج في رأس المال العامل الاجمالي

75430623.63 – 95383975.2 =

19953351.63=

حساب مؤشرات سنة 2013

*رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

126400235.09 – 320087356.99 =

= 193687121.90

*احتياج في رأس المال العامل الاستغلال = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

3115029.61 – 177630813.24

= 174515783.63

*احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال

– موارد خارج الاستغلال =0

*احتياج في راس المال العامل الاجمالي = احتياج في راس المال العامل الاستغلال

+ احتياج في راس المال العامل خارج الإستغلال

= 174515783.63

*الخزينة الصافية الاجمالية = رأس المال العامل الصافي الاجمالي – احتياج في رأس المال العامل الاجمالي

= 174515783.63 –193687121.90

= 19171338.27

التعليق:

بما أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من احتياج في رأس المال العامل الإجمالي و لدينا الخزينة موجبة أي أكبر من الصفر فإننا نسجل فائض في خزينة الأصول , فائض في موارد الدائمة على إحتياجات الدورةوذلك خلال السنوت الثلاث .

الشكل (2-3) يوضح حركة مؤشرات التوازن المالي خلال السنوت الثلاث .

Excédent de TrésorerieActif ⟹ Tng>0 ⟹ FRNG>BFRG

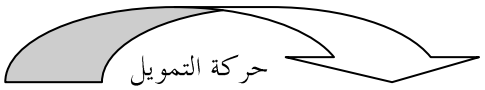

Ressource Durable	Emplois Stable
	FRNG

جدول تلخيص مؤشرات التوازن المالي (جدول2 – 10)

البيان	FRNG	BERG	Tng
2011	**120041192.8**	**101426016.2**	**18615176.6**
2012	**95383975.2**	**75430623.63**	**19953351.63**
2013	**193687121.90**	**174515783.63**	**19171338.27**

المصدر :من إعداد الطالب

التعليق :

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي كان في تناقص خلال السنوات 2011 ، 2012 ثم زاد في 2013 كما أنه كان أكبر من الصفر في السنوات الثلاث هذا ما يدل على أن موارد دورة الإستثمار أكبر من إستخدمات دورة الإستثمار بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي كان في تناقص خلال السنوات 2011 ، 2012 و هو أقل من رأس المال العامل الإجمالي، الخزينة الصافية الإجمالية نلاحظ أنها موجبة خلال السنوات الثلاث الماضية وهي في تزايد بطئ وبما ان رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي فهذا يعني أنه لدينا فائض في خزينة الأصول.

الفرع الثالث :إعداد وبناء الميزانية الاقتصادية للسنوات -2011-2012 - 2013

جدول الميزانية الاقتصادية لسنة 2011 (الجدول2-11)

البيان	2011
الاراضي	512353.30
+ المباني	16808883.57
+ الإستثمارات المادية الأخرى	6100304.28
+ الإستثمارات المالية	56368.73
= الأستثمارات الصافية (1)	**23477910.06**
المخزونات	55977995.21
+ حقوق الإستغلال	42695255.62
-ديون الإستغلال	2657819.33
= إحتياج في رأس المال العامل الإستغلال (2)	**96015431.5**
الأصل الإقتصادي (1) + (2)	119493341.60
الأموال الخاصة (3)	138108518.23
الديون البنكية و المالية	/
-التوضيفات المالية	/
-المتاحات	18615176.67
= الإستدانة الصافية (4)	**(18615176.67)**
الأموال المستثمرة (3) +(4)	**119493341.6**

المصدر : من إعداد الطالب

جدول الميزانية الاقتصادية سنة 2012 (الجدول2-12)

البيان	2012
الاراضي	512353.30
+ المباني	15254849.53
+ الإستثمارات المادية الأخرى	5582045.79
+ الإستثمارات المالية	56368.73
= الأستثمارات الصافية (1)	**21405617.35**
المخزونات	31904007.62
+ حقوق الإستغلال	42805040.41
-ديون الإستغلال	3524740.38
= إحتياج في رأس المال العامل الإستغلال (2)	**71184307.65**
الأصل الإقتصادي (1) + (2)	92589925
الأموال الخاصة (3)	112543276.63
الديون البنكية و المالية	/
-التوضيفات المالية	/
-المتاحات	19953351.63
= الإستدانة الصافية (4)	**(19953351.63)**
الأموال المستثمرة (3) +(4)	**92589925**

المصدر : من إعداد الطالب

جدول الميزانية الإقتصادية سنة 2013 (الجدول2-13)

البيان	2013
الأراضي	512353.30
+ المباني	13861877.03
+ الاستثمارات المادية الأخرى	9096836.90
+ الاستثمارات المالية	56368.73
= الاستثمارات الصافية (1)	**23527435.96**
المخزونات	59252079.44
+ حقوق الإستغلال	115075901.98
-ديون الإستغلال	3115029.61
= إحتياج في رأس المال العامل الإستغلال (2)	**171212951.81**
الأصل الإقتصادي (1) + (2)	194740387.77
الأموال الخاصة (3)	213911725.04
الديون البنكية و المالية	/
-التوضيفات المالية	/
-المتاحات	19171337.27
= الإستدانة الصافية (4)	**(19171337.27)**
الأموال المستثمرة (3) +(4)	**194740387.77**

المصدر:من إعداد الطالب

المطلب الثاني : دراسة المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته .

الفرع الاول : بناء جدول حسابات النتائج .

جدول حسابات النتائج سنة 2011 (الجدول2-14)

	السنة (2011)	السنة (2010)
المبيعات و المنتوجات الملحقة	236201753.23	345657760.80
تغيرات المخزونات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		
الانتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
1- إنتاج السنة المالية	**236201753.23**	**345657760.80**
المشتريات المستهلكة	199711667.76	286969843.31
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	5220805.97	12065968.13
2-إستهلاك السنة المالية	**2049322473.73**	**299035811.44**
3-القيمة المضافة للإستغلال (1)-(2)	**31269279.50**	**46621949.36**
أعباء المستخدمين	13851482.07	11581784.88
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	3565744.51	5178896.00
4-إجمالي فائض الإستغلال	**13852052.92**	**29861268.48**
المنتجات العملياتية الاخرى	2803525.09	9871864.17
الأعباء العملياتية الاخرى		76020.70
مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خسارة القيمة	3242999.70	118747338.06
إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات	1474105.90	
5-النتيجة العملياتية (نتيجة الاستغلال)	**14886684.21**	**27809773.89**
المنتوجات المالية		12000
الأعباء المالية		
6-النتيجة المالية		**12000**
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5)+(6)	**1488684.21**	**27821773.89**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	240479384.22	355541624.97
مجموع أعباء الأنشطة العادية	225592700.01	237719851.08
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**14886684.21**	**27821773.89**
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبنيها)		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبنيها)		
9-النتيجة غير العادية		
10-صافي نتيجة السنة المالية	**14886684.21**	**27821773.89**

المصدر : وثائق المؤسسة

جدول حسابات النتائج سنة 2012 (الجدول2-15)

	السنة (2012)	السنة (2011)
المبيعات و المنتوجات الملحقة	180678505.65	236201753.23
تغيرات المخزونات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		
الانتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
1- إنتاج السنة المالية	**180678505.65**	**236201753.23**
المشتريات المستهلكة	149746422.55	199711667.76
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	3526802.25	5220805.97
2-إستهلاك السنة المالية	**153273224.80**	**204932473.73**
3-القيمة المضافة للإستغلال (1)-(2)	**27405280.85**	**31269279.50**
أعباء المستخدمين	12245852.12	13851482.07
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	2686711.00	3565744051
4-إجمالي فائض الإستغلال	**12472717.73**	**13852052.92**
المنتجات العملياتية الاخرى	377228.23	2803525.09
الأعباء العملياتية الاخرى	16857.52	
مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خسارة القيمة	3836294.36	3242999.70
إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات	1786552.80	1474105.90
5-النتيجة العملياتية (نتيجة الاستغلال)	**10783346.98**	**14886684.21**
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية		
6-النتيجة المالية		
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5)+(6)	**10783346.98**	**14886684.21**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	182842286.68	240479384.22
مجموع أعباء الأنشطة العادية	172058939.70	225592700.01
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**10783346.98**	**14886684.21**
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبنيها)		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبنيها)		
9-النتيجة غير العادية		
10-صافي نتيجة السنة المالية	**10783346.98**	**14886684.21**

المصدر : وثائق المؤسسة

جدول حسابات النتائج لسنة 2013 (الجدول2-16)

	السنة (2013)	السنة (2012)
المبيعات و المنتوجات الملحقة	203304616.79	180678505.65
تغيرات المخزونات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		
الانتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
1- إنتاج السنة المالية	**203304616.79**	**180678505.65**
المشتريات المستهلكة	163309363.62	149746422.55
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	4642617.56	3526802.25
2-إستهلاك السنة المالية	**167951981.18**	**153273224.80**
3-القيمة المضافة للإستغلال (1)-(2)	**35352635.61**	**27405280.85**
أعباء المستخدمين	14348971.86	12245852.12
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	3011646.00	2686711.00
4-إجمالي فائض الإستغلال	**17992017.75**	**12472717.73**
المنتجات العملياتية الاخرى	223102.37	377578.04
الأعباء العملياتية الاخرى	17060.28	16857.52
مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خسارة القيمة	3006848.99	3836294.26
إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات	943484.16	1786552.80
5-النتيجة العملياتية (نتيجة الاستغلال)	**16134695.01**	**10783696.79**
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية		
6-النتيجة المالية		
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5)+(6)	**16134695.01**	**10783696.79**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	204471203.32	182842636.49
مجموع أعباء الأنشطة العادية	188336508.31	172058939.70
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**16134695.01**	**10783696.79**
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبنيها)		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبنيها)		
9-النتيجة غير العادية		
10- صافي نتيجة السنة المالية	**16134695.01**	**10783696.79**

المصدر : وثائق المؤسسة

الفرع الثاني : دراسة المردودية المالية والمردودية الاقتصادية للمؤسسة للسنوات 2011-2012- 2013

جدول لدراسة المردودية المالية والمردودية الاقتصادية (الجدول2-17)

مؤشرات مالية	2011	2012	2013
نتيجة الإستغلال بعد الضريبة 1	**14886684.21**	**10783346.98**	**16134695.01**
الأصول الإقتصادية 2	119493341.60	92589925.04	194740387.77
المردودية الإقتصادية 1/2= 3	**%12.45**	**%11.64**	**%8.28**
أموال خاصة 4	138108518.23	112543626.44	213911725.04
النتيجة الصافية 5	14886684.21	10783696.79	16134695.01
المردودية المالية 4/5=6	**%10.77**	**%9.58**	**%7.54**

المصدر: من إعداد الطالب

- معدلات النمو ل2012/2011 .

معدل نمو نتيجة الإستغلال بعد الضريبة = 10783346.98 – 14886684.21 / 14886684.21

= - 27.56

معدل نمو الأصول الإقتصادية = 92589925.04 – 119493341.60 / 119493341.60

= - 22.51

معدل نمو الأموال الخاصة = 112543626.44 – 138108518.23 / 138108518.23

= - 18.51

معدل نمو النتيجة الصافية = 10783696.79 – 14886684.21 / 14886684.21

= - 25.56

- معدلات النمو ل2011/ 2013 .

معدل نمو نتيجة الاستغلال بعد الضريبة = 16134695.01 -14886684.21/14886684.21

= % 8.38

معدل نمو الأصول الاقتصادية =194740387.77 – 119493341.60 /119493341.60

=%62.9

معدل نمو الأموال الخاصة = 213911725.04- 138108518.23/ 138108518.23

%54.8=

معدل نمو النتيجة الصافية =16134695.01- 14886684.21/ 14886684.21

% 8.38=

التعليق :

1- المردودية الاقتصادية

من خلال الجدول ومعدلات النمو المحسوبة ان المردودية الإقتصادية تتناقص و ذلك بسبب تناقص في الأصوال الإقتصادية وتناقص في نتيجة الإستغلال وذلك مابين سنة 2011 / 2012

أما بالنسبة ل2011 / 2013 نلاحظ من خلال الجدول و معدلات النمو المحسوبة أن المردودية الإقتصادية تتناقص بالرغم من أن نتيجة الإستغلال في إرتفاع وكذلك الأصول الإقتصادية هي أيضا في إرتفاع ولكن معدل نمو الأصول الإقتصادية أكبر من معدل نمو نتيجة الإستغلال لذلك نجد المردودية الإقتصادية مابين 2011 / 2013 متناقصة و في تراجع .

2- المردودية المالية

أما بالنسبة للمردودية المالية فهي في تناقص من سنة إلى أخرى كما يظهر في الجدول و ذلك راجع إلى زيادة الأموال الخاصة التي تضاف إليها النتيجة الصافية بإعتبارها إحتياطات بالرغم من الزيادة في النتيجة الصافية لسنة 2013 و معدل نمو الأموال الخاصة أكبر من معدل نمو النتيجة الصافية و ذلك بالنسبة ل2011 / 2012 و 2011 /2013، لذلك نجد المردودية المالية في تراجع من سنة إلى أخرى .

المطلب الثالث :نتائج الدراسة المتوصل اليها واختبار الفرضيات

الفرع الأول : تقديم النتائج

لقد أظهرت عملية قياس المردودية للمؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته نتائج يمكن تصنيفها إلى مايلي :

– أظهرت مؤشرات التوازن المالي أن أداء المؤسسة جيد وأن رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من احتياج في رأس المال العامل الإجمالي و لدينا الخزينة موجبة أي أكبر من الصفر فإننا نسجل فائض في خزينة الأصول,و فائض في موارد الدائمة على إحتياجات الدورة .

– و من الجانب الاستراتيجي،المؤسسة تعمل في قطاع ينتظر تراجع على المدى الطويل وذلك من خلال أو بسبب شدة المنافسة و خاصتا أن أغلب المؤسسات المنافسة لها مؤسسات خاصة .

– فترة الدراسة التي قمنا بها، نظرا للفوائد السنوية التي حققتها المؤسسة طيلة الفترة الأخيرة والتي أدت الى الزيادة في رأس المال وذلك باعتبار النتيجة الصافية احتياطات، وهذا يعني أن المؤسسة تحقق أداء مالي يعتبر مقبولا .

– و من الجانب العملي و على المستوى التقني تعتبر المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاتهمؤسسة اقتصادية، فهي تمتلك أصولا ثابتة مادية جد معتبر من حيث الحجم،وباهتلاك منتهي المدة ما يستدعي ضرورة العناية الخاصة بهذه الأصول لتمكينها من تحقيق المردودية الإقتصادية المطلوبة وتحسين مستوى أداءها المالي.

– من خلال الدراسة يظهر لنا تدهور في مستوى الأداء الاقتصادي للمؤسسة، فمعدل مردوديتها الاقتصادية في تراجع من سنة الى أخري وذلك راجع الى الزيادة المستمرة في نتيجة الاستغلال وذلك باعتبارها نتيجة الاستغلال بعد الضريبة لأن المؤسسة تعتبر وحدة ولاتقوم بدفع الضرائب بل الذي يقوم بدفع الضرائب المؤسسة الأم و يظهر لناتراجع أيضا في الاداء المالي للمؤسسة فمعدل مردوديتها المالية عرف تراجع من خلال السنوات الثلاث وهذا راجع الى الزيادة المستمرة في الأموال الخاصة وذلك باعتبار النتيجة الصافية احتياطات تظاف الى رأس المال من سنة الى أخريالا أن الأداء المالي للمؤسسة يعتبر مقبولا. – نعتمد أكثر في تقييم الأداء على المردودية الاقتصادية لأن المردودية المالية تحسب على أساس أن الأموال المملوكة يظاف اليها النتيجة الصافية في دورات سابقة .

الفرع الثاني : اختبار الفرضيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها كانت الفرضيات كالتالي:

أولا : تعتبر المعلومات التي تم التحصل عليها من المؤسسة في جميع أشكالها كالملاحظات والاستفسارات والوثائق مهمة جدا بل لابد منها لتسهيل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن خلال تشخيص حالة المؤسسة تم اختيار مؤشرات المردودية اللازم قياسها والأكثر دلالة على الحالة التي تعيشها المؤسسة ومن خلالها تم التوصل إلى نتائج المردودية التي من شأنها أن تفسر لنا الأداء المالي للمؤسسة قيد الدراسة و تحديد مؤشرات قياس المردودية لتقييم أداء المؤسسة وهذا ما أثبث صحة الفرضية الأولى.

ثانيا : تعتبر فترة الدراسة التي قمنا بها، نظرا للفوائد السنوية التي حققتها المؤسسة طيلة الفترة الأخيرة والتي أدت الى الزيادة في رأس المال وذلك باعتبار النتيجة الصافية احتياطات،وهذا يعني أن المؤسسة تحكم في تكاليفها وتقوم باستغلال مواردها المالية بشكل جيد وهذا ما أثبت صحة الفرضية الثانية .

ثالثا : بعد تحليل وتفسير نتائج المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته ENAB التي تتمثل في نسب المردودية الاقتصادية و نسب المردودية المالية للمؤسسة فقد كان الأداء المالي للمؤسسة أداء مقبولا ويندرج ضمن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية العمومية وهذا ما أثبث صحة الفرضية الثانية .

خلاصة الفصل :

تتأثر المردودية في المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من العوامل والمتغيارت يمكن تصنيفها إلى مجموعتين،العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا وتتمثل في التحفيز والمهارات والتكوين، وعوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في عوامل اقتصادية، وعوامل اجتماعية وعوامل تكنولوجية، وعوامل سياسية وقانونية ، تتمثل عملية تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، كما لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة ، ومن اجل تخطي هذا الاشكال يمكن الاعتماد على إحدى الطرق التي تساعد على تحديد المعايير والمؤشرات، من بين جملة من الطرق نذكر الطريقة التي مضمونها ما يلي : تحديد الأهداف والمهام الأساسية، تحديد عوامل النجاح، إيجاد المؤشرات التي تسمح بضبط أو مراقبة عوامل النجاح، بدراسة الوظيفة المالية للمؤسسة وتحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي في معيار المردودية ويدرس من خلال مقارنة النتائج بالوسائل المستخدمة في تحقيقها .

الخاتمة

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن الأداء هو تمكن المؤسسة على تحقيق النتائج بأدنى التكاليف وقدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة، و إن تقييم المردودية يعتبر الأساس والمنبع الرئيسي للمساهمين وللمؤسسة في معرفة مكانتها الاقتصادية في السوق وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد،ومردود مالي واقتصادي من استخدامها للأصول أو الأموال المستثمرة لديها .

ففي الفصل النظري انطلقنا من بعض المفاهيم العامة لتقييم الأداء المالي معتمدين على المردودية، وبعدها إلى محاولة اظهار أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تسمح بدراسة المردودية، ثم الوصول إلى تحديد مدى العلاقة الموجودة بين المردودية ومؤشرات تقييم الأداء، لتوفير معدل كاف من المردودية الذي يسمح لها بمواجهة الأخطار الاقتصادية والمالية المحتمل أن تقع فيها في المرتقل.

أما الفصل التطبيقي حاولنا فيه تحليل مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أعلى مستويات من المردودية من أجل تحقيق أداء مالي متميز، مستخدمين في ذلك طرق وأساليب تطرقنا لها في الجانب النظري بشكل ملخص حيث أظهر التحليل تراجع في أدائها المالي بالنسبة للمردودية المالية و تراجع في معدلات المردودية الاقتصادية على الرغم من حجم الأموال المستثمرة .

و لقد أظهرت عملية قياس المردودية للمؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته نتائج يمكن تصنيفاها إلى مايلي :

- أظهرت مؤشرات التوازن المالي أن أداء المؤسسة أداء مقبول .

- فترة الدراسة التي قمنا بها ، نظرا للفوائد السنوية التي حققتها المؤسسة طيلة الفترة الأخيرة والتي أدت الى الزيادة في رأس المال وذلك باعتبار النتيجة الصافية احتياطات،وهذا يعني أن المؤسسة تحقق أداء مالي يعتبر مقبولا .

– نعتمد أكثر في تقييم الأداء على المردودية الاقتصادية لأن المردودية المالية تحسب على أساس أن الأموال المملوكة يظاف اليها النتيجة الصافية في دورات سابقة .

- معدل مردوديتها الاقتصادية في تراجع و معدل مردوديتها المالية عرف تراجع الا أن الأداء المالي للمؤسسة يعتبر مقبولا.

– وأن المردودية لا تأخذ بعين الاعتبار الخطر و نعتمد على المعلومات المحاسبية لحسابها .

توصيات البحث:

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تراجع في المردودية الاقتصادية وتراجع في المردودية المالية.

ولهذا تم اقتراح بعض التوصيات التالية :

– أن تتحكم المؤسسة في حجم الاستهلاكات ، بما يتماشى مع متطلبات عمليات الانتاج، والرفع من رقم الأعمال أي زيادة نشاط المؤسسة .

– أن تتحكم أكثر في حجم تكاليف العمال بما يتماشى مع الأوضاع التي تمر بها المؤسسة خاصة في حالة انخفاض أنشطتها الانتاجية، بالإضافة الى عدم الاعتماد على الصفقات المحلية، أي الدخول في صفقات خارجية من شأنها الزيادة في نشاط المؤسسة وهذا حتما يرفع مستوى رقم الأعمال.

– الاستفادة من طرق التسيير الحديثة و محاولة تطبيقها في التشخيص.

– استعمال تكنولوجيا تقنية جديدة بدل تلك القديمة والمهتلكة من أجل رفع القدرة على المنافسة في السوق.

– الاهتمام الدائم بما يجري في المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسة للتكيف معها حسب مقدرتها.

– استغلال فائضها المالي لتوسيع نشاطاتها .

آفاق البحث : تناولت هذه الدراسة تقييم للأداء المالي بحساب المردودية وباعتبلو الوظيفة المالية والأداء المالي ومؤشراته تقييس لنا الأداء المالي وذلك للعلاقة المتبادلة بينهم الأهمية التي تحققها كل واحدة فيهم فالوظيفة المالية ضرورية للمؤسسة وذلك بتوفير الأموال اللازمة التي تساعد المؤسسة على القيام بكافة أعمالها وتسييرها أحسن تسيير ويتوقف ذلك على الأداء الجيد لتلك الأموال أي يتمثل هذا الأداء في الأداء المالي الذي يتطلب كفاءة وخبرة عالية للمسيرين ولنجاح هذا الأداء لابد من وجود مؤشرات لقياسه التي تعكس وضعية المؤسسة لذا فإن المؤسسة تقف عند هذه العناصر لأنها تعتبر عوامل نجاح وبقاء المؤسسة وهذا في صياغ التحولات الوطنية والانفتاح على السوق الدولية يفرض على مؤسساتنا مواكبة هذا التطور، ولهذا اقتصر موضوعنا في تقييمه على بعض المؤشرات المردودية ويبقى المجال مفتوح لمواصلة البحث للعديد من المؤشرات الأخرى، التي من شأنها إعطاء تقييمات ترجع على المؤسسات بأكثر موضوعية .